بعثة صندوق النقد الدولي إلى اتفاق بين الموظفين ومستوى لتقديم المساعدة المالية للعراق

بيان صحفي رقم ٢٦٢/١٥

5يونيو ٢٠١٥

بيانات صحفية تتضمن نهاية بعثة تصريحات فرق خبراء صندوق النقد الدولي التي تنقل النتائج الأولية بعد زيارة لبلد ما .الآراء الواردة في هذا البيان هي تلك من موظفي صندوق النقد الدولي ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي .وهذه المهمة يؤدي إلى مناقشة المجلس.

زارت بعثة صندوق النقد الدولي (IMF) بقيادة كارلو Sdralevich عمان في الفترة من ٢٧ مايو - ٤ يونيو، ٢٠١٥ لمناقشة بمساعدة مالية السلطات العراقية إلى العراق في إطار تمويل صك السريع .(RFI) في نهاية الزيارة، أصدر السيد Sdralevich البيان التالي:

"لقد وصلت البعثة إلى اتفاق على مستوى الموظفين مع السلطات العراقية لتقديم المساعدة الطارئة لصندوق النقد الدولي (٥٩٤٢٠٠٠٠٠ SDR حوالي ٨٣٣،٠٠٠،٠٠٠ $) تحت RFI.رهنا بموافقة إدارة صندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن يتم تقديمه إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي للنظر في يوليو ٢٠١٥ واتفاق على مستوى الموظفين.

"إن الصندوق على استعداد لمساعدة العراق في جهوده الرامية إلى معالجة الآثار الاقتصادية للصراع مع ISIS وانخفاض في أسعار النفط العالمية .استمر النزاع المسلح ترهق موارد البلاد وخلقت مأساة إنسانية، حيث يقدر أن ٣ ملايين نازح داخليا .وقد تسبب العنف أيضا أضرارا فادحة في البنى التحتية وأصول القطاع الخاص.

"في المقام الأول بسبب العنف، وقد انكمش الاقتصاد بنسبة ٢.١ في المئة في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن السبيل الوحيد لتحقيق انتعاش متواضع بنسبة ٠.٥ في المائة هذا العام، على الرغم من النمو القوي في القطاع النفطي .مع انخفاض أسعار النفط، قد تعاقدت عائدات التصدير، ودفع الحساب الجاري إلى عجز المتوقع أن تصل إلى ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، انخفضت الأصول الأجنبية في عام ٢٠١٤ إلى ٦٧ مليار دولار، ويتوقع أن تشهد المزيد من الانخفاض هذا العام.

"تحت ضغط الإنفاق وضعف عائدات النفط المرتبطة بالنزاع عالية، ومن المتوقع ان يبلغ عجز الموازنة يرتفع من ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي إلى نحو ١٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، على الرغم من التدابير الضريبية غير النفطية المتوقع في ميزانية ٢٠١٥ ورقابة صارمة على النفقات، بما في ذلك من خلال تحديد أولويات المشاريع الاستثمارية.

"إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات للتصدي لهذه التحديات الملحة ودعم طلبها للحصول على المساعدة في حالات الطوارئ لصندوق النقد الدولي.

"اجتمعت البعثة مع وزير المالية هوشيار زيباري، القائم بأعمال محافظ البنك المركزي (CBI)من العراق علي العلاق ومسؤولين من وزارتي المالية والتخطيط والنفط والبنك المركزي العراقي وممثلين عن البنوك المملوكة للدولة.

"إن مهمة أود أن أشكر السلطات العراقية على تعاونهم ومناقشات مفتوحة ومثمرة."